Stolen Asset Recovery Initiative
The World Bank Group • UNODC

ضعب قئاقحلا ةزجوملا نع ةساردلا ةنونعملا " ماع داسفىواعدو ةصاخ - اياضق ةيندم دادرتسلا لاوملأا ةبوهنملا"

2 تشرين الثاني/نوفمبر 2014

أهمية الدراسة

تبحث الدراسة المعنونة **"فساد عام ودعاوى خاصة"** كيف يمكن للدول استخدام الدعاوى وسبل الانتصاف المدنية لاسترداد الأموال التي سرقها مسؤولون عموميون سابقون و/أو الحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن الفساد. وهي تُظهر كيف يمكن أن تكون الدعاوى المدنية مُكمِّلةً للإجراءات الجنائية أو تُتيح بديلا يتسم بالكفاءة والفعالية في استرداد الأموال. فحينما لا تُتاح سبل أخرى، بما في ذلك الوسائل الجنائية أو المصادرة الإدارية أو التي لا تستند إلى حكم بالإدانة، فإن الدعاوى المدنية والاسترداد المباشر التي تُشجِّع عليها المادة 53 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تُمثِّل وسيلة أخرى لاسترداد الأموال المنهوبة.

العناصر الرئيسية

يُقدِّم التقرير عرضاً عاماً لمختلف الموضوعات التي ينبغي للدول دراستها عند الإقدام على إقامة دعوى مدنية أمام محكمة أجنبية. وهو يصف نهجاً عملياً خطوةً بخطوةٍ للقضايا الإستراتيجية والتكتيكية والفنية لإقامة دعوى قضائية. وكل موضوع من الموضوعات مُوضَّح مع دراسات حالات تعرض التحديات وأفضل الممارسات والأمثلة العملية للنجاح في الاسترداد المباشر. وفيما يلي الخطوات الرئيسية التي ينبغي دراستها:

- من يجوز له أن يقيم الدعاوى أو تقام عليه
- أين ينبغي أن تقام الدعاوى
- كيف يمكن اختيار المحامين ودفع أتعابهم
- ما نوع الدعاوى القضائية المتاحة
- كيف يمكن جمع الأدلة وتأمين الأموال
- كيف يمكن استخدام الأدوات الدولية
- كيفية تقدير المبالغ التي يمكن استردادها
- كيفية إنفاذ الأحكام وتحصيل الأموال
- كيفية استخدام إجراءات الإعسار

تُتيح الدعاوى المدنية إمكانيات أكبر لاسترداد الأموال المنهوبة. وتشتمل المزايا الرئيسية للدعاوى المدنية على متطلبات أقل تشدداً لربط الأموال بالأنشطة الفاسدة، والقدرة على المطالبة بتعويضات بوجه عام، لا عن أصل مُعيَّن، واختياراً أوسع للأطراف التي يمكن مقاضاتها. وتُظهر الدراسة أيضا أنه يمكن للحكومات استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب والوسائل للحصول على تعاون دولي وتجميد الأموال المنهوبة أو مصادرتها.

ويُمكِن للسلطات التي تسعى لاسترداد أموال منهوبة إقامة دعاوى مدنية أمام محاكم محلية أو أجنبية لتأمين الأموال أو استردادها. وقد تكون المحكمة في بلد أجنبي وسيلة لإقامة دعوى مدنية في ظل عدد من الظروف، منها: إذا كان المتهم يعيش في هذا البلد أو له أعمال داخله، أو إذا كانت الأموال محل النزاع توجد في الدولة أو مرت من خلالها، أو إذا كان العمل الفاسد ارتكب في ذلك البلد.

ويجوز إقامة دعاوى مدنية للمطالبة بملكية أصل مُعيَّن أو تعويض عن الأضرار. وتستهدف **دعاوى ادعاء "الملكية"** أصولا مُعيَّنة كانت في السابق مملوكةً للدولة. ويتعلَّق التعويض عن الأضرار بالدعاوى المقامة على الشخص الفاسد أو أطراف ثالثة للمطالبة بتعويض نقدي عن الضرر أو إخلال بالعقد أو الإثراء غير المشروع. وفي هذه الحالات، يجب على الدولة حساب الأضرار المالية الناجمة عن أفعال الفساد.

وقد تنطوي الدعاوى المدنية على مصروفات كبيرة، ولكن هذه المصروفات يمكن التخفيف منها. فإقامة دعاوى في بلد أجنبي دون الاستعانة بالتحقيقات والأدوات القانونية التي تتيحها الإجراءات الجنائية يتطلَّب تكاليف مرتفعة، منها ما يتصل باقتفاء أثر الأموال المنهوبة والاستعانة بمحامين. وتُحدِّد الدراسة السبل التي تساعد على التخفيف من هذه التكاليف أو تدبُّر أمرها، ومنها على سبيل المثال ترتيبات هيكلة الرسوم أو المساعدة الدولية لتمويل الدعاوى.

والدراسة المعنونة "فساد عام ودعاوى خاصة" مطبوعة صادرة عن مبادرة استرداد الأموال المنهوبة (StAR) وهي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). □□□□□□ □□ □□□□□□□□□□□ □□□□□ □□□□□:
www.worldbank.org/star & www.unodc.org